الداخلي ، وانما ايضا ضمان الاستقرار والامن لمناطق الاقتسام البريطاني الفرنسي في فلسطين وسورية ، وضمان الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، فقد كانت وتائر نمو هذا الجهاز اكبر مما يمكن ان تقاس بالحاجات المحلية البحتة ٠

وعلى اساس تطور جهاز الدولة والقطاعات المرتبطة به ، المرفوع اكثر فاكثر الى مستوى القطاع الاقتصادي الاول ، نمت قطاعات التجارة والبنوك والتأمين والانشاءات والخدمات الخاصة ، في حين شهدت القطاعات الاقتصادية التقليدية تراجعا كبيرا ، اذ تحطم تقريبا الاقتصاد الرعوي واصبح ثانويا ، كما تراجعت المكانة النسبية للقطاع الزراعي بعد ان كان يشكل القطاع الاقتصادي الاول ٠

اما قطاعات التعدين ـ المناجم فلم تكن تحظى الا باقل اهتمام ٠ وتطورت الصناعة والحرف ببطء شديد وظلت ذات مكانة هامشية ٠

ان احد المؤشرات الابرز على فداحة عواقب هذا النمط الخاص من التطور التبعي هو تعاظم دور ومكانة الدولة كمؤسسة ممولة من الخارج لغايات تعزيز السيطرة الاستراتيجية في المنطقة ولغايات تنفيذ سياستها ٠ ففي اقل من ربع قرن (من ١٩٢٥/٢٤ الى ١٩٤٩/ ٤٨) زادت واردات الدولة الحالية نحو ستين مرة ٠ كل ذلك بفضل التمويل البريطاني للانفاق على الدولة والقوات والخدمات الاخرى ، حيث وصلت نسبة التمويل البريطاني منذ منتصف الاربعينات الى ٧٥٪ من واردات الدولة المالية ٠

وبنفس الوتيرة كانت تتصاعد نسبة الانفاق العسكري حتى وصلت حصة هذا الانفاق في منتصف الاربعينات الى قرابة ٧٥٪ من النفقات العامة للدولة ٠

اما المؤشر الثاني على عواقب التطور المشوه الذي ارسته السيطرة البريطانية فهو تنامي التجارة الخارجية ، التي هي تجارة استيراد اساسا ، وارتفاع العجز التجاري مع الخارج الذي كان يوازي قبل الحرب الثانية (وبالذات عام ١٩٣٦) قيمة ثلثي المستوردات الخارجية الى ما يوازي ٨٥٪ عام ١٩٤٨ ٠

والمؤشر الثالث على عواقب التطور المشوه والرث هو في السمة الخدماتية ـ التجارية لتطور القطاعات الحديثة التي نشأت وتطورت في ظل السيطرة الكولونيالية ٠ فمن دراسة طبيعية اعمال الشركات والمنشآت المرخصة في البلاد نجد ان غالبيتها العظمى كانت تتعاطى اعمال التجارة والخدمات في حين تمثل المؤسسات الصناعية والحرفية مكانة هامشية جدا ، ان في عددها او في رؤوس اموالها او في عدد العاملين لديها ٠ يكفي ان نشير هنا الى انه في نهاية المرحلة التي تغطيها الدراسة (١٩٥٠/٢١) كان عدد الشركات التي تتعاطى الاعمال الصناعية لا يزيد عن ١٦٨ شركة من مجموع الشركات المسجلة والبالغة ١٫٨٧٧ شركة ، اي ان نصيب الصناعة من مجموع الشركات المسجلة لم يزد عن ٩٪ تقريبا ٠